



تنميةٌ بأبعادٍ إسلاميةٍ شاملة:

التكامل والتراكم والتواصل

رائد شرف الدين
النائب الأول لحاكم مصرف لبنان
المحافظ بالإنابة عن الجمهورية اللبنانية

في الاجتماع السنوي الحادي والأربعون لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
١٩ أيار ٢٠١٦ | جاكرتا - جمهورية إندونيسيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس مجلس المحافظين

معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية

أصحاب المعالي المحافظون والمحافظون المناوبون

إن انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في ربوع عاصمة القطر الإسلامي الأكبر سكانياً، له دلالةٌ رمزيةٌ ذات بعدٍ اقتصادي-تاريخي-جيوستراتيجي. فإندونيسيا تمثل الامتداد الحضاري ذو الوجه الاقتصادي للإسلام باتجاه الشرق الأدنى، حيث أثبتت أولى المراكز التجارية التي أنشأها التجار المسلمون على سواحل سومطرة وشبه جزيرة الملايو منذ أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين، الثامن والتاسع الميلاديين، أن للمصالح الاقتصادية الحيوية دورٌ محوريٌّ في تأسيس شراكةٍ تكامليةٍ بين الشعوب. وتاريخ إندونيسيا حافلٌ بالتجارب التراكمية

في النضال لتحقيق التنمية المستقلة من أطماع المستعمرين وتجاذبات أقطاب السياسة الدولية. أما موقع إندونيسيا فيشهد على واقعها الجيوسياسي الذي شكّل دوماً رأس جسرٍ للتواصل والتناغم بين الحضارة الإسلامية والحضارات الآسيوية الغنية بتعددتها.

إننا، إذ نعبر عن خالص الشكر والتقدير لدولة إندونيسيا على استضافة هذا الاجتماع والجهد المبذول لإنجاحه، ننظر بهذا المنظار الإندونيسي الثلاثي الأبعاد، أي أبعاد التكامل والتراكم والتواصل، نحو الدور المنوط بالبنك الإسلامي للتنمية وإنجازاته التي نفتخر بها وتتطّلع إلى تطويرها وتعزيزها وتوسيع آفاقها. وما يُكسب هذه التجربة أهميةً وضرورةً استراتيجيةً هي التحديات المصيرية التي تعكسها الأزمات الكبرى التي تعيشها منطقتنا العربية-الإسلامية في أكثر من قطر وعلى أكثر من صعيد. فالمواجهات العسكرية والمخاطر الأمنية والاضطرابات السياسية وما يرافقها من خسائر اقتصادية واستنزافٍ اجتماعي، والتي سادت خلال السنوات القليلة الماضية مسببةً خسائر يقدرها المنتدى الاستراتيجي العربي بقيمة ٨٣٠ مليار دولار، كلّها تؤسّر إلى الحاجة الملحة والوجودية لسبر منابع تكوين التنمية والحد من موانع تمكينها.

إلى ذلك، تشكّل المرحلة الانتقالية التي يمرّ بها العالم مشهداً سريالياً يوازيه مخاضٌ بنيويٌ لمنظومة عالمية جديدة ذات معالم استراتيجية وسياسية واجتماعية-اقتصادية مختلفة. ومن أبرز معالم هذه المنظومة: التعددية القطبية، والتجمعات الاقتصادية الجيوسياسية العملاقة، والمخاطر والأزمات الأمنية والاقتصادية والمالية المعولمة العابرة للدول والقارات، واتساع الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، ووصول المخاطر التي تهدد الأمن البيئي والتنمية المستدامة إلى درجاتٍ غير مسبوقه. لذلك يكتسب وضع استراتيجية تنمية عصرية - تكاملية تراكمية تواصلية - أهميةً استثنائية، مع ضرورة التحلي بالانفتاح على مجريات التطورات العالمية والحساسية المطلوبة تجاه المصالح الحيوية للدول الإسلامية.

أيها السادة،

يقع لبنان في قلب الواقع المأزوم للمنطقة العربية-الإسلامية، من حيث تأثره المباشر بالحرب في سوريا وارتداداتها الأمنية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. فقد كان لكثافة تدفق النازحين السوريين، الذين قارب عددهم المليون ونصف المليون نازح، بالغ الأثر على تردي الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان، الذي يتحمّل بدوره عبئاً يفوق طاقته بأضعاف. في هذا المجال، تجاوزت خسائر لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية 13 مليار دولار حسب المصادر الرسمية اللبنانية، بحيث انخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة الصفر بالمئة. كذلك أدى الأثر الانكماشى لتدني أسعار النفط إلى انخفاض التحويلات إلى لبنان، مما ساهم، مع تراجع حركة التصدير والاستثمار، في مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى ٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، بعد أن بلغ حوالي ٨ مليارات دولار في العام ٢٠٠٩. وساهم كلّ هذا في استمرار ارتفاع الدين العام ليصل إلى حوالي ٧٠ مليار دولار، أي ١٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وشهد لبنان زيادة في مستويات الفقر منذ عام ٢٠١١، بحيث ارتفع عدد الفقراء المقيمين

حالياً في لبنان بنسبة ٧٠ بالمئة. كما تضاعف معدل البطالة بين اللبنانيين منذ عام ٢٠١١، حيث بلغت نسبته ٢٠ بالمئة من مجموع السكان، بالإضافة إلى تفشي مظاهر الإغراق الاجتماعي. أما أوضاع البنية التحتية والبيئة، فقد تضاعفت مشاكلها من حيث النقص في الطاقة والمياه، وكثافة الازدحام وازدياد التلوّث وتفشي الأمراض، والضغط الهائل على الخدمات العامة. هذا بالإضافة إلى ما يشهده لبنان منذ اندلاع الأزمة من عدم استقرار سياسي وتعثر مؤسساتي.

أيها السادة،

في ظلّ هذه التحديات المشبعة بالمخاطر، تأتي جهود ومبادرات البنك الإسلامي للتنمية كمنارة تموية وسط ظلامٍ تراجعي حالك. فانطلاقاً من التجربة اللبنانية وواقعها الحالي المتأزم، والتي طالما مثّلت مركز إشعاعٍ للشرق العربي-الإسلامي باتجاه الغرب، وفي ذات الوقت مرآة وأرضاً اختبارية لأوضاع المشرق بانحدارها وصعودها، نستطيع أن نجزم أن أهمّ ما تحتاجه بلداننا، وبالأخص في ظروف كهذه، هو إطلاق الأطر التنموية-التكاملية-التواصلية-التراكمية وتفعيلها.

من هنا، فإننا نثمن المبادرات والإنجازات التي تحقّقها وتطلقها مجموعة البنك بمؤسساتها كافة في إطار تنفيذ استراتيجيتها العشرية بالمواءمة مع بعدي التخطيط والمتابعة التنفيذية، محرزةً تقدماً مطّرداً على مستوى الأداء والفعالية. ومن أبرز هذه المبادرات، ارتفاع صافي اعتمادات المجموعة لمساعدة البلدان الأعضاء، وإيلاء البنى التحتية حصّةً كبيرة من صافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية نظراً ما لهذا القطاع من أهمية في بلداننا على صعيد تعزيز البيئة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتأمين الحاجات المعيشية، ومبادرة تعميق التعاون مع مجموعة البنك الدولي، ومضاعفة وتنويع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وإصدار الصكوك بالاستفادة مما يحوزه البنك من تصنيفات ائتمانية عالية، وإطلاق استراتيجية الشراكات القطرية التي من شأنها الاستفادة من الميزات التفاضلية لكل قطر. أما على صعيد الإنجازات الاستراتيجية، فنخصّ بالذكر: تعزيز تنمية القطاع الخاص الذي يشكّل عصب البنيان الاقتصادي، وتوسيع نطاق تمويل التجارة البنينة، وتعزيز تأمين الائتمان والتأمين من المخاطر القطرية، وتطوير المعرفة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وإنشاء صناديق الدعم للفقراء (كصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصندوق تميمير ممتلكات الأوقاف). هذا بالإضافة إلى زيادة البنك في إطلاق الأنشطة الهادفة إلى تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. كما لا يفوتنا تقدير الكفاءة العالية التي يتمّ من خلالها تعزيز الفعالية المؤسسية للبنك، في زمنٍ أصبحت فيه مفاهيم الحوكمة وإدارة المخاطر والتنمية البشرية من سمات الحداثة المؤسسية.

أيها السادة،

إن الحديث عن التنمية يحتمل البحث في شقين: الأول يتناول منابع تكوين التنمية، والثاني معنيّ بموانع تمكينها. وأودّ قبل أن أختتم أن ألقى الضوء سريعاً على بعض هذه الموانع والموانع التي ينبغي على المؤسسات التنموية السعي إليها، بالإضافة إلى مبادرات وإنجازات البنك الإسلامي، في سبيل الحفاظ على استدامة التنمية وتجنّب استنزافها. فمن منابع التكوين: أولاً، تطوير مناهج

تربوية حديثة تُعنى بالبناء على رأس المال الاجتماعي القيمي وبناء الشخصية الإنسانية وبعث التجدد الحضاري وتعزيز حس المواطنة والارتقاء بالمنظومة الاجتماعية-الاقتصادية. ثانياً، العمل على التكافل والتكامل التنموي مع كافة الدول النامية ودول الجنوب والاستفادة من التكتلات الإقليمية والعالمية الصاعدة لمواجهة إشكالية انعدام التوازن في مسار استراتيجية التنمية الدولية. ثالثاً، تحقيق التنمية المستقلة عن طريق بناء اقتصادٍ إنتاجي ذاتي الدفع ومتحررٍ من الارتهاق للخارج. رابعاً، الاهتمام بقضايا الشمول المالي والثقافة المالية، لما لها من دورٍ في تقليص التهميش الاجتماعي-الاقتصادي وحماية الاستقرار المالي. أما موانع التمكين، فتشمل: أولاً، مكافحة الآفة الثلاثية الأبعاد، المتمثلة ببعث التفاوت الطبقي والفقر والتهميش، وبعث الفساد، وبعث الجريمة والإرهاب. ثانياً، تحجيم الاقتصاد الريعي ومنتجاته، والذي يُعتبر عدو الاقتصاد الإنتاجي التنموي، عن طريق بناء رأس المال البشري مروراً بتعزيز آليات البحث والتطوير وصولاً إلى بناء اقتصاد المعرفة. ثالثاً، مكافحة الجهل البيئي وإطلاق آليات حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة. رابعاً، رعاية ودعم المبادرات والآليات المعنية بإغاثة ضحايا الحروب والنازحين وتنمية المناطق المنكوبة وفض وإدارة النزاعات ونشر قيم التعايش والسلم الأهلي المستوحاة من تعاليم الإسلام السمحة، البعيدة كل البعد عن شبح الأفكار الظلامية التي يحاولون وصم الإسلام بها.

أيها السادة،

ختاماً، نجدد الشكر لإندونيسيا حكومةً وشعباً، ونؤكد أننا ننظر بعين الفخر والأمل والطموح، لتحقيق رؤية البنك الإسلامي للتنمية بقيادة إدارته الرشيدة، ألا وهي "أن يكون بنكاً إنمائياً عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، ويساعد هذا العالم على استعادة كرامته"، ويقدم نموذجاً ومثالاً في العمل الإنساني-التنموي للثقافات والمجتمعات الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.